

بحار الأنوار

[500] فإنني لا آمن من كذا.. وإني لمشفق منه. فأما ترك أمير المؤمنين عليه لاسلام
مخاصمة الناس (1)، فإنما كان تنزها وتكرما، وأي شبه بين ذلك وبين من صرح وشهد على نفسه
بما لا يليق بالائمة ؟!. وأما خبر استقالة البيعة وتضعيف صاحب المغني (2) له فهو - أبدا
- يضعف ما لا يوافقه من غير حجة يعتمدها في تضعيفه. وقوله: إنه ما استقالها (3) على
التحقيق وإنما نبه على أنه لا يبالي بخروج الامر عنه، وإنه غير مكره لهم عليه.. فبعد عن
الصواب (4)، لان ظاهر قوله: أقبلوني.. أمر بالاقالة، وأقل أحواله أن يكون عرضا لها أو
بذلا، وكلا الامرين قبيح. ولو أراد ما طنه لكان له في غير هذا القول مندوحة (5)، ولكن
يقول: إني ما أكرهتكم ولا حملتكم على مبايعتي، وما كنت أبالي أن لا يكون هذا الامر في،
ولا إلي، وإن مفارقتة لتسرني (6) لولا ما ألزمني الدخول فيه من التمسك به، ومتى عدلنا
عن طواهر الكلام (7) بلا دليل جر ذلك علينا ما لا قبل لنا به. فأما أمير المؤمنين عليه
السلام فإنه لم يقل ابن عمر البيعة بعد دخوله فيها، وإنما استعفاه من أن يلزمه البيعة
ابتداء فأعفاه (8)، علما بأن إمامته لا تثبت بمبايعة من يبايعه عليها، فأين هذا من (9)
استقالة بيعة قد تقدمت واستقرت، انتهى كلامه رفع الأ مقامه.

(1) في المصدر زيادة: في حقوقه، بعد: الناس.
(2) في المصدر: صاحب الكتاب. (3) في الشافي: ما استقال - بلا ضمير - . (4) جاء في
المصدر: من الصواب. (5) في (س): مندرجة. وهو سهو ظاهرا. (6) في الشافي: تسرني - بلا لام
- . (7) لا توجد: الكلام، في (س). (8) في المصدر زيادة: قلة فكر فيه، بعد: فأعفاه. (9) لا
توجد: من، في (س).